السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

Turkish Foreign Policy towards the Middle East

ملخص الدراسة:

الدولة التركية لم يكن لديها حضـوراً عسـكرياً خارج حدودها بإسـتثناء قبرص ، بيد أن تركيا أردوغان تبنت فى الآونة الأخيرة سـياسـة تقوم على بسـط النفوذ والتمدد فى العديد من مناطق الصـراع والأزمات حيث سـعى الرئيس التركى للتمدد و إعادة نفوذ بلاده فى مناطق وأقاليم النفوذ العثمانى السابق فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تبنى أردوغان القوة الصـلبة وسـط مزيج من خطابات الإسـلام السـياسـى والقومية المتطرفة، تحول نظامه إلى مكافىء لنظام طهران من وجهة نظر الدول المجاورة وحلفاء تركيا في أوروبا وجيرانها فى المتوسـط وحلفائها المقربين ، وكذلك الدول المهمة فى الشـرق الأوسـط حيث يعد النموذج الذى يسير عليه أردوغان من أكثر النماذج خطورة على الأمن الإقليمى.

وجدت تركيا الطريق مفتوحاً أمامها خلال العقد الأخير خاصـة فى ظل الإنقسـام العربى وغياب التنسـيق وتعطيل آليات العمل العربى المشـترك الذى أسـهم فى وجود حالة من الفراغ بل غياب كامل للمشـروع العربى ، الأمر الذى فتح المجال أمام قوى إقليمية أخرى لتبرز وتلعب أدواراً مهمة فى المنطقة العربية وتمتلك أدواراً محورية مثل تركيا .

بقيام ما سمى بثورات الربيع العربى الذى ولَّدَ خرابًا مستديمًا فى بعض الدول العربية ، بدأت المطالبات التركية فى إسـتعادة الحلم العثمانى القديم ، كاد الحلم أن يكون فى متناول أيدى الأردوغانيّين ، غير أنّ الدور الذى لعبته مصـر بشـعبها وجيشـها الوطنى ، قد حوّلوا الحلم إلى كابوس وكانت نقطة تحول كبيرة فى المنطقة.

الموقف التركى فى العديد من القضايا يبدومتناقضاً وهذا ما يجعل منها شريكاً غيرموثوق به.

الكلمات المفتاحية:

حزب العدالة والتنمية ;قاعدة أنجرليك

Abstract:

The Turkish state did not have a military presence outside its borders except for Cyprus, but Erdogan's Turkey has recently adopted a policy based on extending influence and expansion in many areas of conflict and crises, as the Turkish president sought to expand and restore his country's influence in the areas and regions of former Ottoman influence .in the Middle East and North Africa

Erdogan adopted hard power amidst a mixture of political Islam and extreme nationalist discourses, his regime turned into an equivalent to the Tehran regime from the point of view of neighboring countries and Turkey's allies in Europe and its neighbors in the Mediterranean and its close allies, as well as important countries in the Middle East, where the model that Erdogan is following is one of the most dangerous models for .regional security

Turkey found the way open to it during the last decade, especially in light of the Arab division and the absence of coordination and the disruption of mechanisms for joint Arab action, which contributed to a state of vacuum and even a complete absence of the Arab project, which opened the way for other regional powers to emerge and play important .roles in the Arab region and possess pivotal roles such as Türkiye

With the so-called Arab Spring revolutions that caused permanent devastation in some Arab countries, Turkish demands began to restore

the old Ottoman dream. The dream was almost within the reach of the Erdoganists, but the role played by Egypt with its people and national army turned the dream into a nightmare and was a major turning point in .the region

The Turkish position on many issues seems contradictory, which .makes it an unreliable partner

Keywords:

Justice and Development Party; Incirlik Base

السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المقدمة:

العروبة والإسلام لا يكفيان كسبب مُقنع وراء الأدوار المتصاعدة لتركيا فى الشرق الأوسط فربما كانت الدوافع التركية برجماتية بحتة تركز على تحقيق المصلحة التركية فالمواقف التركية ليست سوى ورقة تفاوض يمكن لتركيا التخلى عنها إذا اقتضت مصلحتها، ويأتى الإهتمام بالشرق الأوسط لرغبة تركيا في إستعادة أهميتها في قلب العالم العربى والإسلامى ، يُدّعم تلك الرؤية أن الإنفتاح التركى يتم فى ظل وجود حزب ذو مرجعية إسلامية ، يُرجع بعض المحللين السبب إلى أن تركيا ترغب بشدة وحتى بعد الأحداث الأخيرة فى كسب أكبر عدد من مناطق النفوذ كى تصبح مؤهلةً للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبى.

شهدت السياسة الخارجية التركية مطلع تسعينات القرن العشرين ، تغييرًا رئيسياً عما كانت عليه إبان الحرب الباردة ، حيث إتسعت مجالات العمل لها من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورًا بالشرق الأوسط لإعادة الدور التركى العثمانى فى الداخل والخارج.

عقب وصول حزب العدالة والتنمية *إلى الحكم فى تركيا أواخر عام ٢٠٠٢م ، سعى القادة الأتراك الجدد إلى تنشيط دور الدولة فى البيئة الإقليمية المحيطة بها، كانت البداية مع دول الجوار حيث أعلنت أنقرة إقامة منطقة تجارة حرة بدون قيود التأشيرة مع سوريا ، لبنان والأردن بدءًا من عام٢٠٠٤ من خلال الإصلاح الداخلى مروراً بتطوير قدراتها الإقتصادية.

ببداية أحداث ما يطلق عليه الربيع العربى الذى شهدته عدة دول عربية وحالة الفوضى والتفكك وجدت تركيا الفرصة سانحة لتحقيق أطماعها وتداخلها فى المنطقة العربية عن طريق مساعدة جماعات "الإسلام السياسى" لإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية مرة أخرى وأستخدمت الإستراتيجية العسكرية بجانب علاقاتها السياسية والإقتصادية والإنسانية التى كانت تتبعها سابقاً فى تغلغلها بالصومال وجيبوتى وغيرها من الدول.

١ -الهدف من الدراسة.

دراسة سياسة (جمهورية تركيا) فى منطقة الشرق الأوسط وإحتمالات تطورالصراع فى المنطقة و تأزمه أو التعاون والإنفراج فى ضوء موازين القوى السائدة على المستوى الإقليمى.

٢ -أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية.

دراسة سياسة (جمهورية تركيا) تجاه منطقة الشرق الأوسط فى ظل المتغيرات التى تشهدها المنطقة دولياً وإقليمياً.

ب- الأهمية العملية .

الحاجة الملحة لوجود دراسات إستراتيجية تمهد الطريق للعمل السياسى والعسكرى العربى المشترك لمجابهة السياسات التركية فى ظل التشابك والتعقيدات فى منطقة من أكثر مناطق العالم توترًا وهى المنطقة العربية التى تمثل قلب الشرق الأوسط.

٣ -إشكالية الدراسة.

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن حقيقة السياسة التركية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط وممارسة النفوذ الإقليمى على الآخرين من خلال إستغلال المقومات الجيوإستراتيجية للتأثير على محيطهما الإقليمى.

٤-تساؤلات الدراسة:

أ – السؤال البحثى الرئيسى:

ماهو تأثيرسياسة (الجمهورية التركية) على منطقة الشرق الأوسط ؟

ب– الأسئلة البحثية الفرعية:

(1)ما هى محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟

(2)ما هى أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟

(3)ما هى أدوات السياسة الخارجية التركية لتحقيق الأهداف ؟

٥ -منهج الدراسة.

تقوم الدراسة على المزج بين مجموعة من المناهج بُنى عليها إعداد البحث وهى المنهج

(التاريخى – النظرية الواقعية) كالآتــى:

أ– المنهج التاريخى.

إستعراض التأثير التركى على منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ حتى الآن.

ب– منهج النظرية الواقعية.

الواقعية مدرسة نظرية فى العلاقات الدولية تعتمد على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجى للدول أبرزها (الدولة , القوة , المصلحة ، العقلانية , الفوضى

الدولية , الإعتماد على الذات , هاجس الأمن والبقاء) وهى مجموعة الأفكار التى تدور حول المقترحات المركزية الأربعة (السياسة الجماعية – الأنانية – الفوضى – القوة السياسية) كما وصفها جوناثان هاسلام ، الواقعية السياسية التى نشأت من خلال أعمال توماس هوبز ونيكولو ميكافيلى كنهج للعلاقات الدولية وتأصلت هذه النظرية من خلال هانز مورجانثو وهذا ما سيتم الإستفادة منها فى تحليل السياسة الخارجية لدولة تركيا بما تحمله من أبعاد متشابكة و ما تعكسه من مصالح متناقضة وما تراعيه من موازين قوى لفهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على مصالح وسياسة (تركيا) فى منطقة الشرق الأوسط.

٦ -حدود الدراسة:

المحدد المكانى.

يشمل نطاق البحث السياسة الخارجية التركية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط وما يرتبط بها من متغيرات تطرأ داخل نطاق القوى الدولية والإقليمية .

المحدد الزمانى.

تناول السياسة التركية فى منطقة الشرق الأوسط فى الفترة من عام ٢٠١١م حتى ٢٠٢٢م.

٧ -الدراسات السابقة:

أ– دراسة (الدور التركى فى منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط – جامعة الشرق الأوسط –٢٠١٤م) تم تقسيم الدراسة إلى (٥) فصول ، تناولت الدراسة (أهمية الدور التركي الجديد فى منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة الفرص والتحديات التى يمكن ان تواجه الدورالتركى الفاعل فى منطقة الشرق الأوسط (، خلصنا من الدراسة بالآتى (الموقع الجيواستراتيجى الذى تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الإهتمام بالإعتبارات الإقليمية ، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمنى لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع إقتصادية شتى سواء فى إطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمى الدولى من ناحية ثالثة ، نجح حزب العدالة والتنمية ممثلاً بأقطابه الثلاث (أردوغان ، غول ، وأوغلو) فى دفع تركيا نحو الإرتقاء

الإقليمى والدولى عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجًا سياسيًا واقتصاديًا وإجتماعيًا على مستوى المنطقة وشعوبها.

ب- دراسة (مستقبل الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط – ٢٠١٩م) ، تم تقسيم الدراسة إلى (٣) فصول ، تناولت مشكلة الدراسة (مستقبل الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل التطورات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية للمنطقة فى ظل الوجود الأمريكى الدائم فى الشرق الأوسط) ، خلصنا من الدراسة بالآتى (أهمية المنطقة الجيوسياسى الإستراتيجى كمعبرمهم وحيوى تحاول كل دولة السيطرة عليه وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وما تقوم به من دور يثير شكوك شركائها فى المنطقة).

السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

إتجهت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٤م على يد مصطفى كمال أتاتورك *نحو الغرب أوالتغريب تحت إسم التحديث ، وأدارت ظهرها للشرق وخاصة العالم العربى ، ظهر ذلك التغريب جلياً بداية من مشاركتها فى الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠م جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنضمامها إلى عضوية حلف شمال الأطلسى عام ١٩٥٢م والسماح للقوات الأمريكية بإستخدام قاعدة إنجرليك التركية عام ١٩٥٨م خلال الأزمة اللبنانية والتصويت لمصلحة فرنسا فى الأمم المتحدة خلال حرب الإستقلال فى الجزائر , أسهمت فترة الحرب الباردة فى إيضاح أولويات وإتجاهات السياسة الخارجية حين إشتبكت تركيا مع قضايا المنطقة ، كان ذلك فى غير مصلحة الدول العربية ، فكانت أولى

دول العالم الإسلامى إعترافاً بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩والتى أبرمت لاحقاً معها ومع إثيوبيا تحالف الحزام المحيطى عام ١٩٥٨م ، وتعاونت معها إستخباراتياً وعسكرياً على مدى سنوات طويلة فضلاً عن دورها فى حرب الخليج الأولى والثانية بشكل عام.

توقيع إتفاق أنقرة بين الجماعة الأوروبية وتركيا عام ١٩٦٣، الذى قضى بإمكانية إنضمام تركيا فى المستقبل إلى الإتحاد الأوروبى والتى واصلت سعيها الحثيث ، فى إطارإستراتيجيتها بعيدة المدى ، لتأمين عضويتها فى الإتحاد الأوروبى وعلى مدى عشرات السنين بقيت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية محور مصالحها السياسية ، وعضوية الناتو أساس مصالحها العسكرية والإستراتيجية وملف إنضمامها للإتحاد الأوروبى جوهر مصالحها الإقتصادية, إنعكست سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه الحاكم سلبًا على الطموحات التركية للإنضمام للإتحاد الأوروبى ، حيث إعتمدت المفوضية الأوروبية حزمة التوسيع لعام ٢٠٢٢ التى قدَّمت تقييماً مفصلاً لحالة التقدم الذى أحرزته دول غرب البلقان وتركيا فى مسارات كل منهما نحو الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، وإنتهت إلى بقاء تركيا فى التقييم السلبى نفسه بعد حوالى (٢٣) عاماً من دخولها لقائمة الدول المرشَّحة ليصبح حلمهاً بعيد المنال، تقييم المفوضية أكد أنّ أنقرة لم تعكس الإتجاه السلبى المتمثل فى الإبتعاد عن الإتحاد الأوروبى مع التراجع المستمر فى المجالات الرئيسة لحقوق الإنسان وسيادة القانون وإستقلال القضاء ، تدهور الحوكمة الاقتصادية وإختلالات الإقتصاد الكلى , الأوروبيون يرون أنّ تركيا تشهد تراجعاً كبيراً عن الإصلاحات فى المجالات الرئيسة لعملية الإنضمام فى أعقاب محاولة الإنقلاب عام ٢٠١٦ تدهورت سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان وإستقلال القضاء وتسارعت وتيرة هذا الإتجاه بعد دخول النظام الرئاسى الجديد حيز التنفيذ فى عام ٢٠١٨، وقد تأثر بشكل كبير العديد من الضوابط والتوازنات فى النظام الديمقراطى التركى , أدى ذلك لتزايد الإهتمام التركى بقضايا الشرق الأوسط خاصة بعد موجة الثورات التى شهدتها الدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١م العديد من التساؤلات حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط وأدوار الفاعلين فيها ، وإزداد فى هذا السياق الدور التركى بالتعاطى مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها، ، حيث أن للمنطقة إهتماماً من سياسات الإنفتاح التركية الجديدة إنطلاقاً

من خلفية دينية تقوم على المشـــترك التاريخى والحضـــارى للعرب والأتراك ، لاســـيما خلال العهد العثمانى حيث تعتز تركيا بتاريخها وحضارتها وماضيها العثمانى صاحب الثقافات المختلفة.

الدعم الأمريكى لتركيا من خلال الميزة الإستراتيجية التى وفرها موقعها المميز جغرافياً ووجود القاعدة الجوية لحلف شـــمال الأطلســـى وهى قاعدة "أنجرليك"* التى وفرت غطاءً جوياً لقوات التحالف فى مرحلة التسعينات لضرب الأهداف العراقية ومراقبة منطقة حظر الطيران التى فرضت على العراق بعد أحداث إحتلال الكويت عام ١٩٩٠م وما ترتب عليها من تداعيات على أمن المنطقة.

لم تعد مهمة أنقرة إقامة علاقات دبلوماســـية مع الدول المجاورة والجوار الجغرافى فى نطاق تكاملى وحســـب لكن أضـــيف إلى ذلك محاولاتها الحثيثة للتأثير على شـــعوب المنطقة والتدخل فى ســـياســـات الدول لتغيير الأنظمة الحاكمة وإختراق هذه الدول ثقافياً بما يعزز من إعادة تمركزها وإنتشارها على نطاق أوسع وعلى ذلك يتم تقسيم البحث إلى النقاط التالية:

١-محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٢-أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٣-أدوات السياسة الخارجية التركية لتحقيق الأهداف.

٤-التوجهات التركية وتأثيرها على القضايا المحورية بالشرق الأوسط.

٥-تداعيات السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط.

أولاً: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط :

تركيا منذ وصـــول حزب العدالة والتنمية للحكم وتولى أردوغان رئاســـة البلاد ، وهو المتعلق بحلم إســـتعادة مجد الإمبراطورية العثمانية و لعب أدواراً إقليمية عديدة ، بمحاولة التأثير فى الملفات الهامة فى منطقة الشـــرق الأوســـط بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التى إرتأت فيها نموذج للإسلام الليبرالى المعتدل وأحد أهم الأدوات التى تحقق مصالحها فى المنطقة.

شـــكل غياب الحضـــور العربى وعدم قدرته على صـــياغة محددات جديدة لأمنه القومى والإقليمى الأثر الأكبر والذى ســـمح لتركيا بموازنة دورها الإقليمى داخل منطقة الشـــرق الأوســـط والوطن العربى وفيما يلى أبرز محددات السياسة التركية كالتالى:

١-المحدد المكانى (الجيواستراتيجى):

السياسة الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية تقوم على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجى والسياسية المتعددة الأبعاد، التى تفرض رؤية تركيا كونها دولة مركزية وليس من دول الأطراف، ويعنى أن هذا التصور بالسياسية المتعددة الأبعاد أن تركيا يجب أن تطور علاقاتها الخارجية من الإقتصار على الدائرة الغربية إلى عدد أوسع من الدوائر، خاصة الدوائر التى ترتبط بها تركيا ثقافيا وجيوبولتكياً وتاريخياً ، فهى دولة مركزية تقع فى الوسط من البلقان والقوقازووسط آسيا والمشرق العربى وليس هذا بالمعنى الجغرافى فقط بل بالمعنى التاريخى والثقافى والقومى، تربطها بدول القوقاز ووسط آسيا والبلقان والمشرق العربى واحدة أوأكثرمن الروابط القومية والثقافية والدينية والميراث العثمانى وبتوثيق علاقاتها بهذه الدوائر دون أن تتخلى عن علاقاتها الغربية تمكنت تركيا أن تصبح خلال عقود قليلة دولة محورية ولاعباُ رئيسياً على المستوى الإقليمى والدولى.

تركيا تمتلك موقع جغرافى متميزفهى جسر متعدد الإتجاهات بين أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ، تربط بين العالم الإسلامى والعالم الغربى لكونها دولة علمانية إسلامية، فتركيا كانت حجرالأساس والتصدى للإتحاد السوفيتى للوصول إلى المياه الدافئة، هذه المكانة أعطت لتركيا دورا إقليمياً كانت قد إبتعدت عنه ، رأت تركيا أن الإبتعاد عن دورها أضعف مركزها الإقليمى و علاقاتها بدول الشرق الأوسط , فتركيا كدولة تتحكم فى مضيقى البسفور والدردنيل يعطى لها إمكانية التحكم بمدخل البحر الأسود والبحر المتوسط وهذا ما يعزز مكانتها بمنطقة الشرق الأوسط , تتطلع تركيا إلى الدول العربية على فرضية أنها حامية لأمنها على الحدود الجنوبية ومن الصعوبة تعرضها إلى إعتداء قد يقع من دول الجوار لذلك ترى تركيا أن عليها إستغلال موقعها فى المنطقة لتحقيق مصالحها وذلك من خلال المبادئ التالية:

الموقع الإستراتيجى لتركيا يتيح لها التحكم جغرافياً وأمنياً فى دول الجوارالعربية

(العراق وسوريا) وهذا ما أثر سلباً فى العلاقات التركية العربية نظراً للقضايا الخلافية حول الموصل و الإسكندرونة , الموقع الجغرافى المتميز لتركيا ساعدها على إمتلاك القدرة على التهديد والتحكم بمصالح الوطن العربى مما دفع الجانب العربى إلى إستعمال أوراقه الإقتصادية والأمنية

لتحقيق التوازن فى القضـــايا المعلقة مع تركيا , الموقع الجغرافى لتركيا يجعلها فى مكانة متميزة دولياً و إقليمياً ، فتركيا حين إتجهت نحو الغرب كانت فى منطقتها الإقليمية عالقة مضــطربة حين أن أعادت إكتشـــاف جوارها الإقليمى العربى والقوقازى توترت علاقتها بالجانب الأوروبى لهذا رأت تركيا يجب عليها أن تتحرك نحو جميع الدوائر المحيطة بها (العربية ، الغربية ، القوقازية) .

٢-المحدد السياسى:

عبرت الســـياســـة الخارجية التركية على الدوام عن إزدواجية تعددية تعكس طبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة والمتداخلة فى عملية صنع هذه السياسية , إرتبطت هذه الإزدواجية بالتناقض الذى إكتنف عملية صـنع القرارفى ما يخص السـياسـية الخارجية نتيجة لمسـتويين أولهما يرتبط بما يسمى الطبيعة المزدوجة لعملية صـنع السـياسـية الخارجية حيث وقفت بيروقراطية الدولة العتيقة التى تســيطر على هواجســها علمانية الدولة ومبادئ أتاتورك الســتة وهذا فيما وقفت على الجانب الآخر النخب السياسية الحكومية التى تسيطرعليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية ، وهذا ما جعل توجهات السـياسـية الداخلية تنعكس على عملية صـنع السـياسـية الخارجية التركية إقليمياً ودولياً , المسـتوى الثانى يرتبط بما إتسـمت به عملية صـنع السـياسـة الخارجية التركية من تعقيد وإزدواجية إنطلاقاً من الشـــعور الدائم بعدم القدرة على تحديد وحســـم هوية الدولة الأتاتوركية وجغرافيتها بين الشـــرق والغرب على مدى عقود مما أدى إلى خلق فجوة بين الصـــفوة والمعطيات الجغرافية نتج عن هذا التعدد الفكرى هوية تركيا وإنتمائها الجغرافى ظاهره عدم قبول تركيا كدولة من دول الشـرق الأوسـط وإعتبارها دولة من دول المجموعة الأوربية ولتجاوز هذه المرحلة إنفتحت تركيا على جميع الإتجاهات بدون إستثناء وهذا من أجل إعادة الدورالإقليمى التركى , على المستوى الدولى فقد أصـبحت تركيا مركزاً للمؤتمرات العالمية يسـتضـيف جميع أنواع الأحداث العالمية التى تتعلق بسائر أشكال التعاون الدولى فتركيا أصبحت لاعباً أساسياً على الصعيد الإقليمى والعالمى فى إنهاء الصـراعات أوالتخفيف منها بسـبب تغيرالمعادلة التركية الداخلية بتغليب الجانب السـياسـى على العســـكرى الذى كان عكس ذلك من قبل ، ترافق هذا التحول إعادة تعريف مصـــالح تركيا الأمنية والســياســية فلم تعد ترتبط بمحورية إجتيازها للتبعات الأوروبية الذى كان المحدد الرئيســى

لصـوغ علاقاتها مع إسـرائيل حيث إتجهت تركيا لتغيير علاقتها بالدول العربية وإيران على خلاف إسرائيل وفى ما يخص التعاطى التركى مع ما شهدته المنطقة العربية,

رأى داوود أغلو أن الثورات العربية هى بمثابة تدفق طبيعى للتاريخ وأنها عفوية وضـــرورية وأنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغى أن تحدث فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضـى وقد مثلت هذه الرؤية منطلقاً أسـاسـياً لصـوغ مبادئ السـياسـية الخارجية التركية فى تعاطيها مع هذه الثورات العربية التى تجسدت فى **الآتى:**

إحترام إرادة الشـــعوب ورغبتهم فى التغيروالديمقراطية والحرية , الحفاظ على إســتقرار الدول وأمنها وضـرورة أن يحصـل التغير سـلمياً فالأمن والحرية ليس أحدهما بديلاً عن الآخر فلابد من كليهما معاً , رفض التدخل العسكرى الأجنبى فى الدول العربية تجنباً لتكرارمأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلدان العربية لخطر الإحتلال أوالتقسـيم , تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية بحسـب الظروف الداخلية الخاصـــة بكل دولة , رعاية المصـــالح التركية الوطنية العليا وفى مقدمتها الإسـتثمارات والمصـالح الإقتصـادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم , الإسـتناد إلى الشرعية الدولية والتحرك فى إطارالقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة , عدم توجيه السلاح التركى إلى أي شعب عربى وإقتصار الدورالتركى على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة , مراعاة خصـــوصـــية كل دولة وظروفها ووضـــعها الداخلى وعلاقاتها الخارجية ومصـــالح تركيا المتشـابكة معها , عدم الموافقة على التدخل العسـكرى كما حدث مع ليبيا حيث أصـرت على عدم التدخل بالشـكل العسـكرى سـواء من خلال حلف الأطلسـى أومن خلال الدول الغربية ، بينت تركيا للمجتمع الدولى النتائج السلبية لهذا التدخل الخطيروتسببه فى تعقد المشكلات خاصة بعد التدخل الأفغانى والعراقى التى كانت النتائج فيها غيرمتوقعة.

٣-المحدد الإقتصادى :

تعتبر القوة الإقتصـادية عنصـرًا مهما من عناصـر قوة الدولة فالعامل الإقتصـادى يلعب دورًا هامًا فى السـياسـية الخارجية ، فإذا كانت البنية الإقتصـــادية متوازنة إنعكس ذلك بالإيجاب على السـياسـية الخارجية مما يجعل الدولة تلعب دورا مؤثرًا فى العلاقات الخارجية وتعتمد التحولات التى تحدث فى السـياسـات الخارجية التركية أسـاسًـا على الإسـتقرار الداخلى والسـياسـى والإقتصـادى ،

فصناع السياسية التركية يرون أن الإرتباط بين التنمية السياسية والقدرات الإقتصادية فى الداخل أعطى تركيا مزايا مكنتها من تنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمى وفى مناطق عديدة من آسيا وإفريقيا , وبزيادة الحاجة التركية إلى الأسواق والطاقة قام زعماء حزب الرفاة الإسلامى بتقوية علاقات تركيا خاصة الإقتصادية مع الدول التى كانت فى الماضى غير مرتبطة بعلاقات معها , بوصول حكومة العدالة والتنمية إلى حكم البلاد كانت تركيا تعانى من أزمات إقتصادية حادة ، لذا غيرت الحكومة مجموعة من المبادئ الأساسية التى إعتمد عليها صندوق النقد الدولى فى وصفته لعلاج الإقتصاد التركى , على سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والإنتقال للأخذ بنظام الصرف المرن والإعتماد على إستثمارات القطاع الخاص الذى إهتمت به الحكومة ، وعملت على حل الكثيرمن مشكلاتهم ، وضعت الحكومة هدفاً يتمثل فى تجاوز معدلات الإستثمار نسبة ٣ % من الناتج القومى الإجمالى وحددت العديد من الإجراءات التى يتعين إتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها زيادة التقشف وخفض النفقات بشكل مباشر , تأمين الطاقة وضمانها بأسعاراقتصادية على المدى البعيد ، إصلاح التعليم المهنى وحل مشكلة نقص الأيدى الماهرة وتحسين بيئة العمل , إصلاح الجهاز الإدارى للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

٤-المحدد الأمنى والعسكرى :

سعت تركيا إلى تطوير سياستيها الخارجية بالإعتماد على الأحلاف والمحاور والتكتلات العسكرية ، حيث أن الأمن الوطنى التركى يبدأ من خارج حدود الدولة بما يعنى أن تركيا لا تستطيع أن تجد حلول لعديد من المشكلات مثل أمن الحدود ، التهديدات الأجنبية ، تهريب البشر والمخدرات والإرهاب إلا إذا إتبعت سياسية الجبهة المتقدمة ، تركيا تبنى رؤيتها على مفهوم الأمن المشروط الذى يقوم على إفتراض وجود مصلحة مشتركة لدول الإقليم فى تجنب الصراعات والحروب والنزاعات وأن ذلك ممكن عبرإستراتيجيات بناء الثقة المتبادلة لخفض مستويات المواجهة ومع ذلك فإن سيادة مفهوم الأمن المشترك لدى القيادة التركية لا يعنى التخلى عن القدرات الدفاعية وتطوير القوات المسلحة وإمدادها بأحدث الأسلحة المتقدمة , بالرغم من سعى تركيا إلى حيازة قوة عسكرية فاعلة يرتبط بكونها قوة إقليمية ، إلا أن التحليل السياسى للأحداث يؤكد أن ذلك يأتى فى إطار تطلع تركيا إلى أن تغدو لاعباً قوياً على الساحة الدولية ، دعمت تركيا الصناعات العسكرية

وأصـــبحت تنتج الدبابة (ألطاى) تصـــنيع الطائرة بدون طيارالمســـلحة(بيرقدار) والطائرة (آفنجى)وتحصـلت على تقنية تطوير صـناعة صـواريخ باليسـتية يتراوح مداها ١٥٠,٣٠٠كم من الصين ، وتتطلع إلى أن تنتج غواصات فى المستقبل ، تسعى تركيا إلى تنويع شركائها فى المجال العسكرى ، تقوية علاقاتها مع روسيا حيث إستلمت منها مؤخراً النظام المضاد للطائرات S400)) وكذلك إستلامها (٦) غواصات من ألمانيا , تكشف هذه التطورات أن المحدد الأمنى مازال ضلعاً رئيسياً فى السياسة الخارجية التركية.

٥-المحدد الدينى:

رابطة الدين كانت أساس العلاقة العربية – التركية ، بالرغم من كون تركيا دولة علمانية فإن شـعبها فى الوقت نفسـه مسـلم , لم تعمل تركيا على تصـدير مبادئها ومنها العلمانية بل ظلت في حدودها وضـــمان عقيدتها في إطار معين من الديمقراطية ، ذلك النمط الذى أبرز قوة التيارالدينى حينما أسـفرت الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ عن فوز حزب الرفاه الإسـلامى بأكبر نسـبة من الأصـوات , عند الحديث عن العلاقات العربية التركية فى الإطار الإسـلامى يجب أن نركز على فهم أبعاد العلاقة التى تربط الحقل الجيوسياسى العربى والتركى بالعالم الإسلامى وحجم الدور الذى قام به الشعبان العربى والتركى فى بناء التاريخ الإسلامى ومؤسساته , إن إجمال العلاقات العربية التركية والعلاقات التركية بدول الشرق الأوسط من منظورالعقيدة يقتضى أن نلمح ولو بصورة موجزة إلى أهم العوامل التى أثرت تباين هذه العلاقات من المستشرقون والمبشرون , إلتقط بعض الكتاب الأتراك والعرب الصورة المقلوبة التى رسمها المستشرقون الذين إستطاعوا وصف كل طرف بصفات معادية للطرف الآخر, كذلك الصـــهيونية التى كانت على خلاف كبيرمع الدول العثمانية وخاصـــة خلال الفترة ١٨٩٦-١٩٠٢وهى الفترة التى شـهدت محاولات تيودور هرتزل إنشـاء دولة يهودية فى فلســـطين وكذلك التطرف القومى الذى يغذيه الغرب فى ســـبيل تمزيق اللحمة بين الطرفين , وقد أحســن هؤلاء إســتغلال الدين كنقطة تفرق بدلاً من أن يكون نقطة تلاقى خاصــة أن تركيا تعيش حالة تغريب من عدم القدرة على فهم إنتماءاتها العقائدية فهى دولة علمانية ولكن معظم ســـكانها مسـلمون , التيارات الإسـلامية فى تركيا حرصـت على الإتصـال بالحركات الدينية الموجودة فى الجواربشكل أصبح واضحاً , أما الفواعل الخارجية التى ساهمت فى تنامى الحركة الإسلامية فى

تركيا فقد تمثلت فى الثورة الإسلامية التى تفجرت فى إيران ١٩٧٩ ، حرب الخليج الثانية ، مجازر التطهيرالعرقى التى جرت أثناء حرب البوسنة التى إستهدفت المسلمين ، فتركيا عدت نفسها حامية لمسلمى البوسنة لذا فإنها رأت أن ما جرى من جانب الصرب كان موجهاً لها بل كان يستهدف الدور التركى بصفته الإسلامية فى البلقان كذلك إزدياد الأزمة الكردية وتشعبها دولياً ، الضغط الأوروبى نحو عدم قبول تركيا فى عضوية المجموعة الأوروبية وأحد أسباب ذلك كونها دولة مسلمة ، التطورات التى ولدت الإنتشار فى المجتمع التركى على أساس عرقى.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط :

تعد منطقة شرق المتوسط مطمعاً كبيراً لما تحتويه من مخزون هائل من الغاز الطبيعى ، لذلك ترغب أنقرة فى أن يكون لها نصيب وفيرمن تلك الثروات ، وجاءت إتفاقية شرق المتوسط المعروفة باسم " إيست ميد "* بين اليونان وقبرص وإسرائيل والتى تهدف إلى تأمين إمدادات الطاقة فى أوروبا لتعرقل محاولات تركيا توسيع سيطرتها على شرق المتوسط ، يمكن القول أن التحالف التركى الليبى جاء رداً على تلك الإتفاقية ومن خلال ذلك يمكن القول ان دوافع تركيا فى منطقة الشرق الأوسط تتلخص فى **الآتى:**

١-تركيا هى الدولة الوحيدة التى تربط قارتى أسيا وأوروبا ، وتتشاطأ على أربع بحار [المتوسط ، إيجه ، مرمرة (يربط البحرالأسود بمضيق البسفور) ، الدردنيل]، ينعكس إنفرادها بهذا الموقع الإستراتيجى الفريد على طبيعة وكثافة وتسارع وتراكم تفاعلات الوحدات السياسية فى الأنساق الإقليمية فى محيطها المباشر، الأمرالذى جعل تركيا تشكل القاسم المشترك فى الحسابات الإستراتيجية للقوى العظمى على مر تاريخها، خاصة المتعلقة بالتوازنات والتوازنات المضادة أو التحالفات والتحالفات المضادة.

٢-تركيا ترى بتواجدها العسكرى بإقليم الشرق الأوسط وخاصة فى الدول العربية سواء فى صورة قواعد عسكرية أتُّفق عليها أو التواجد بقوات عسكرية على هذه الأراضى مثل سوريا والعراق وليبيا ، ضماناً للوصول للأسواق الإقليمية كبديل للأسواق الأوروبية بعد سوء علاقتها مع دول الاتحاد الأوروبى كما ترى تركيا فى الأسواق العربية المجاورة لها منطلقاً لأسواق واعدة لها فى المستقبل.

٣-الرغبة فى المشـــاركة بالتحالف الدولى لمكافحة الإرهاب ليس فقط لرغبتها فى التصـــدى للإرهاب على حدودها ، لكن يُعد الهدف الحقيقى منه هو وقف تمدد القومية الكردية فى العراق وسوريا خوفاً من إستقلالها.

٤-الدول العربية أفضـــل مورد لمصـــادر الطاقة لتركيا ، ســـواء بحكم إحتياطياتها الكبيرة أو بحكم قربها منها ، سـواء دول الخليج أو كلاً من ليبيا والجزائروهوما يمكنها من تأمين مورد رئيسـى للطاقة لتركيا فى ظل محاولتها الحالية للبحث عن الغاز فى شـرق المتوسـط أمام سـواحل قبرص والتى تعارضـــها دول الاتحاد الأوروبى ، تُعد الدول العربية اكثر موردى الســـياحة إلى الأراضـــي التركية حيث تشـــير التقديرات إلى تقلصـــها خلال الفترة الأخيرة بســـبب ســـوء العلاقات بين تركيا والعديد من الدول العربية.

٥-التنافس بين الدول الإقليمية الرئيسية ( )إيران ، تركيا ، إسرائيل ، والتعاون الإقتصادى أو حالة التطبيع بين الدول العربية مع إسـرائيل جعل من الشـرق الأوسـط سـوقاً تم تقسـيمه أمام هذه الدول الإقليمية علاوة على التنافس التقليدى بين الدول الكبرى.

ثالثاً : أدوات السياسة الخارجية التركية لتحقيق الأهداف:

١ -الأدوات الدبلوماسية:

تتبع تركيا (كقوى متوسطة ناهضة) دبلوماسية مبتكرة تتميز بحركة إقليمية ناشطة ، وتتمتع بقدر كبير من المرونة تمكنها من نســـج علاقات مع جهات فاعلة متخاصـــمة فى النظام الدولى تســـعى من خلالها لدفع الأطراف الأخرى فى النظام الدولى للإعتراف بمكانتها وقوتها وإكســـابها موقعًا متقدمًا فيه ، تنبع أهمية الإعتراف من الناحية الواقعية من صـعوبة إكتسـاب أى دولة لمكانة عظمى بدون إعتراف الدول المتاخمة لها بهذه المكانة وهنا يصـبح للإعتراف دورا كبيرًا يتجاوز دوره القانونى ليصـبح عنصـرا أساسـيًا وشـرطًا لا غنى عنه لتحقيق المنزلة والمكانة التى تسـعى لتحقيقها الدولة.

هذه المنزلة تؤدى دوراً نفعيًا ووظيفيًا وتوفرإمتيازات عديدة لمن يحصـــل عليها ، حيث تُؤمن للدولة شـرعية تمارس من خلالها دور القيادة فى مختلف مناحى الحياة الدولية وتدفع الدول الأخرى للبحث لديها عن العون لها والمســـاعدة كما تحفزها هذه المكانة على بلورة ســـياســـاتها على نطاق

عالمى متخطية بذلك حدودها الخاصة ومحيطها الإقليمى الأقرب ، أضف إلى ذلك أن الحصول على هذه المكانة يضمن لها إستقرارًا داخلياً من خلال تعميق مشاعر الإعتزاز والفخر لدى السكان المحليين الأمر الذى يدفع هؤلاء إلى تجديد ثقتهم بالنخبة السياسية الحاكمة.

إتبعت تركيا نوعاً من الدبلوماسية هدفت من خلالها لتوسيع مساحة التواجد التركى كمًا وكيفاً ، يمكن أن نطلق عليها "الدبلوماسية الذكية" من خلال اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا بين القوى والمناطق الحيوية فى العالم والمشاركة الفاعلة فى مجمل قضايا الإقليم التى تنتمى إليه مما أتاح لها قدرة كبيرة على التأثير على كافة هذه القضايا ، يستدعى ذلك تخليها عن الثبات فى المواقف التى طالما تميزت به إبان الحرب الباردة وذلك من أجل تبنى موقف ديناميكى نشط متفاعل ومتناغم يتماشى مع التوجهات التركية الجديدة.

كثفت تركيا جهودها الدبلوماسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع تزايد مصالحها، تجسّد ذلك عبر عضويتها لأكثر من منظمة دولية مؤثرّة وفاعلة فى المنطقة، فحصلت على صفة عضو مراقب فى منظمة الاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٥ ، أصبح رجب طيب أردوغان أول رئيس وزراء تركى يحضر ويخاطب قمة للجامعة العربية ، منحت تركيا وضع " الضيف الدائم " فى جامعة الدول العربية في القمة العربية بالخرطوم (مارس ٢٠٠٦) ، إضافة إلى ذلك رعت تركيا عام ١٩٩٧ تأسيس مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية وهى منظمة دولية تضم ثماني دول إسلامية (مصر، نيجيريا، باكستان، إيران، إندونيسيا، ماليزيا، تركيا، بنغلاديش).

إتباع تركيا (الدبلوماسية الناعمة) بالوصول لكافة المواطنين على كافة الدوائر الإقليمية المؤثرة بتأسست القناة الرسمية التركية الناطقة باللغة العربيّة (تى آر تى عربية) , بعدها بعام تأسّس القسم العربى بوكالة الأناضول الرسميّة التركيّة , لاحقاً تأسست العديد من المواقع الإخبارية الإلكترونية الناطقة بالعربية (ترك برس ، تركيا بوست) كما صدرت نسخ عربية لصحف تركية شهيرة (ينى شفق ، زمان) ويقوم خطاب هذه المنصّات بالمجمل على تبنّى المواقف السياسة التركية والدفاع عنها، وتقديم تركيا بإعتبارها نموذجاً على كافّة الأصّعُدة بما يخدم السياسية والتوجهات التركية.

عمدت تركيا لإستغلال الأدوات الثقافية والجذب السمعى والبصرى بتصدير المسلسلات التركية للمنطقة المحيطة وتحديدًا إلى العالم العربى الذى تلقى هذه المواد التليفزيونية بترحيب كبير وإستطاعت هذه المسلسلات تقديم نمط الحياة التركيّة الذى يجمع بين التقاليد وبعض العادات الإسلامية مع الإنفتاح الغربى ، عرض الطبيعة الخلابة والبنية التحتية ومظاهر الحداثة فى المدن والقرى التركية إضافة بالطبع إلى المسلسلات والأفلام التاريخية التى تبنى لدى المشاهد تصوّرات وسرديات مزدحمة بالملاحم والبطولات حول التاريخ التركى العثمانى وهو ما يصبّ فى النهاية بإتجاه تحسين صورة تركيا لدى المواطن العربى ويعزز من القيم والتصورات والإتجاهات الإيجابية تجاهها بإعتبارها دولة حديثة وديمقراطية تتمتع بمناظر جذابة ونمط حياة عصرى وقيم أخلاقية ، فيصبح المواطن مؤيداً لها ومنحازاً لخيار التعاون والتشارك معها ويحقق بالنهاية غاية تشكيل رأى عام أكثر تأييداً لها ولتوجهاتها ومواقفها .

٢ -الأدوات الإقتصادية:

كان توسع القدرة الإقتصادية لتركيا هو العامل الرئيس الذى يؤثر فى الإتجاه العام وميول السياسة الخارجية التركية وقد شجعت الفجوة الإقتصادية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة على العمل بشكل مستقل عن تلك البلدان .

تكشف المقارنة بين الناتج المحلى الإجمالى للبلاد فى عام ٢٠٠٢ العام الذى تولى فيه حزب العدالة والتنمية السلطة وعام ٢٠٢١ أن الإقتصاد التركى قد سد الفجوة مع الدول الغربية حيث سجلت تركيا نموًا إقتصاياً خلال سنوات حزب العدالة والتنمية باستثناء

عام ٢٠٠٨ عندما تفوق الإقتصاد الألمانى على الإقتصاد التركى.

حافظت تركيا على نموها الإقتصادى المرتفع برغم تعرضها للعديد من التطورات السلبية (إحتجاجات جيزى بارك ، محاولة الإنقلاب القضائى فى ديسمبر ٢٠١٣, محاولة الإنقلاب فى ٢٠١٦ ، تواجد ما يزيد عن ٤ مليون لاجئ سورى).

إرتفعت حصة المنتجات الدفاعية المحلية إلى أكثر من ٧٠ % مما أدى لتراجع حاجة تركيا للأسلحة الغربية ، سهل هذا على الحكومة التركية إتباع سياسة خارجية مستقلة ، بالإضافة إلى تحسين الظروف الإقتصادية.

كانت محاولات موردى الأسلحة التقليديين لمعاقبة تركيا أوإجبارها على تغيير سياساتها من خلال رفض بيع المنتجات المختلفة من بين الأسباب الرئيسة التى دفعت أنقرة إلى تعزيز صناعة الدفاع المحلية بنشاط وهذا أدى إلى بروز مؤسسات محلية مثل بايكار وتوساش لتطوير الطائرات بدون طيار، بل صارت شركات قادرة على المنافسة عالميًا, إرتفع إجمالى صادرات الدفاع والفضاء التركية إلى ٣.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٢١.

سعت تركيا إلى إقامة علاقة شراكة إقتصادية مع الإتحاد الأوروبى و الولايات المتحدة والصين حيث لم تتجاهل الحكومة التركية الجهود الصينية لإنشاء مجال نفوذ سياسى لنفسها من خلال مشروع الحزام الإقتصادى لطريق الحريرعلى أساس مبدأ الربح للجميع ، حيث وقع البلدان على مذكرة تفاهم بشأن مواءمة مبادرة الحزام والطريق مع مبادرة مشروع الممر الأوسط التى إقترحتها أنقرة وقد أدى إنشاء خط سكة حديد باكو– تبليسي– قارس بوصفه جزءًا من هذا المشروع إلى إنشاء جسر للسكك الحديدية غير منقطع بين تركيا والصين .

الفرص الإستثمارية كبيرة خاصة فى قطاع البناء أعدت الحكومة التركية برنامج للإعمار يستمر لعشرين عاماً لتجديد أكثر من ٦مليون من الوحدات السكنية وتأمل الحكومة التركية أن يساهم المستثمرون الأجانب ومنهم المستثمرون العرب فى الإشتراك فى جزء كبير من هذا البرنامج ، تشير إحصاءات وزارة البيئة والتخطيط العمرانى التركية إلى أن هناك ١٤.٦ ألف مستثمر أجنبى للعقارات فى تركيا ، وتأتى الكويت والسعودية على قمة المستثمرين العرب فى تركيا.

صدور القوانين التركية الخاصة بالتملك العقارى وإلغاؤها لقانون المعاملة بالمثل والذى يعنى السماح لكل الراغبين الأجانب بتملك عقار فى تركيا دون شرط موافقة دولهم على السماح للأتراك بالمعاملة بالمثل أى تملكهم للعقار فى تلك الدولة ، وغيرها من القوانين والإجراءات الحكومية التى تضيف حافزاً إضافيًا أمام المستثمرين الأجانب.

حرصت الحكومة التركية على إنتعاش واستقرار البورصة التركية وتقليل الفارق بينها وبين البورصات العالمية.

تعد الإجراءات التركية التى تحفز الراغبين بالإستثمار فى تركيا ومنها على سبيل المثال

سـعت تركيا إلى تعزيز قدراتها الإقتصـادية بالتعاون مع دول الشـرق الأوسـط والقوقاز وشمال إفريقيا والبلقان كما سعت لتعزيزإقتصادها( ) بزيادة مصادر الطاقة و محاولة السيطرة على غاز شرق البحرالمتوسط تحت زريعة حماية حكومة الوفاق فى ليبيا ودخولها قى مواجهة مباشرة مع بعض القوى الدولية والإقليمية .

٣ -الأدوات العسكرية:

سـعت تركيا إلى تطوير أدواتها العسـكرية بالإعتماد على الأحلاف والمحاور والتكتلات العسكرية حيث تتمتع تركيا بشراكة إستراتيجية مع حليفها فى الناتوالولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر العلاقات عبر الأطلسى حيوية لأمن وإزدهار أوروبا وبصفتها عضوًا نشطًا فى حلف الناتو، تساهم تركيا أيضًا بشكل كبير فى المبدأ الأساسى المتمثل فى

عدم قابلية الأمن للتجزئة للحلف، وهى إحدى الدول الخمسـة التي تقدم أكبر قدر من الدعم والمساندة لعمليات الحلف، وإحدى الدول الثمانية التى تقدم أكبر قدر من الدعم لميزانية الحلف.

تصـنف القوات المسـلحة التركية على أنها واحدة من أكبر وأقوى جيوش منطقة الشـرق الأوسط ,أقامت تركيا علاقات عسكرية مع إسرائيل لمواكبة التقدم التكنولوجى العسكرى فى إسرائيل كما سـعت تركيا لمد نفوذها العسـكرى داخل افريقيا وإجراء مناورات مشـتركة مع جيوش المنطقة أسـفرت عن توقيع إتفاقيات أمنية مع كينيا ، إثيوبيا ، أوغندا وتنزانيا لتدريب قوات الأمن فى هذه الدول لمكافحة الإرهاب وأعمال القرصـنة كما عملت تركيا على فتح أسـواق جديدة للصـناعات العسكرية التركية والتى كما سعت تركيا عن طريق وجودها داخل جيبوتى بفتح أسواق جديدة نحو الصـناعات التركية فى المجالات العسـكرية بعد الطفرة التى أحدثتها أنقرة فى هذا المجال لكى تستعيد ما فقدته من أسواق لتصدير منتجاتها العسكرية.

توسعت تركيا فى علاقاتها مع دول القرن الإفريقى وخاصة إثيوبيا حيث وقعت معها إتفاقيات دفاعية ومائية عام ٢٠٢١م , أبدت تركيا إسـتعدادها لدعم كامل وغير مشـروط لإثيوبيا فى كافة الملفات والقضـايا وهذا ما نتج عنه تواجد ما يقرب من ثلث إسـتثمارات تركيا فى القارة الإفريقية داخل الأراضـى الأثيوبية , كما أن تركيا وأثيوبيا تجمعهم إتفاقية دفاع مشـترك منذ عام ٢٠١٣م حيث تستورد أثيوبيا السلاح ومنظومات الدفاع الجوى مشترك الصنع بين تركيا و إسرائيل. ( )

تسعى تركيا إلى حيازة قوة عسكرية فاعلة يرتبط بكونها قوة إقليمية ، إلا أن التحليل السياسى للأحداث يؤكد أن ذلك يأتى فى إطار تطلع تركيا إلى أن تغدو لاعباً قوياً على الســـاحة الدولية ، دعمت تركيا الصناعات العسكرية وأصبحت تنتج الدبابة (ألطاى) تصنيع الطائرة بدون طيارالمسلحة (بيرقدار) والطائرة (آفنجى) وتحصلت على

تقنية تطوير صناعة صواريخ باليستية يتراوح مداها ١٥٠و٣٠٠كم من الصين ،

وتتطلع إلى أن تنتج غواصات فى المستقبل ، تسعى تركيا إلى تنويع شركائها فى المجال العسكرى بتقوية علاقاتها مع روسيا حيث إستلمت منها مؤخراً النظام المضاد للطائرات S400)) وكذلك إستلامها (٦) غواصات من ألمانيا.

٤ -الأدوات السياسية الداخلية:

بوصـول حزب العدالة والتنمية إلى السـلطة عام ٢٠٠٢، شـهدت هذه الفترة تغييرات جوهرية في السـياسـات في عهد رئيس الوزراء أردوغان وهو المتعلق بحلم إسـتعادة الإمبراطورية العثمانية ولعب أدواراً إقليمية عديدة حيث أعادت حكومته صـياغة علاقاتها من خلال سـياسـة تصـفير المشاكل.

سـعت تركيا مؤخرا لتعويض ما فقدته من مكانة وأهمية إسـتراتيجية عقب انتهاء الحرب الباردة من خلال ممارسة دور إقليمى نشط، مستغلة فى ذلك موروثها الحضارى والثقافى والتاريخى كآخر دولة للخلافة الإســـلامية، وإرتباطها بعلاقات جيدة بجميع القوى الإقليمية والدولية، كما لقى هذا التوجه التركى ترحيب كل من الولايات المتحدة و إسـرائيل وخاصـة فيما يتعلق بالشـق الأمنى لترتيبات مشروع الشرق الأوسط.

الإستقرار الداخلى يمثل شرطًا فى السياسة الخارجية لأية دولة ، ويعد البعد الداخلى من المكونات الأساسية للسياسة الخارجية لأية دولة، ويقصد بمفهوم الإستقرار السياسى وجود حالة من الوفاق الوطنى حول القيم السـياسـية والإقتصـادية والإجتماعية السـائدة فى المجتمع وإسـتناد النظام الحاكم إلى شرعية حقيقة مستمدة من رضاء المحكومين.

٥ -الأدوات الإستخباراتية:

جهاز الإســـتخبارات الوطنى التركى ، الذى تجاوز كونه مجرد منظمة تقوم بجمع المعلومات والإبلاغ عنها، جعل تركيا بلداً قادراً على إستخدام المعلومات الإستخبارية فى الدبلوماسية , بفضل العمل الناجح لهذه المنظمة ، إمتلكت تركيا القدرة على خدمة مصـالحها الخاصـة فى أى مكان من العالم دون الحاجة إلى إذن أو مساعدة من أى دولة .

تحول جهاز الاستخبارات الوطنية التركية الى فاعل رئيسى فى صناعة القرار الخارجى للجمهورية التركية , هذه المؤسـسـة السـيادية أصـبحت القاطرة الفعليّة لتركيا فى رحلتها نحوإعادة التموقع الإستراتيجى على الساحة الدولية والاقليمية .

التكوين الأكاديمى والمسار المهنى لهاكان فيدان رئيس المخابرات التركية ، يدلان على شغف هذا الأخير بالسـياسـات الخارجية وقناعته الراسـخة بضـرورة تطوير أدوار جهاز الإسـتخبارات الأمرالذى وضع الأسس النظرية للسياسات الخارجية لتركيا مما ساهم فى تسوية العديد من القضايا الدولية والإقليمية منها :

أمن الغذاء العالمي :

الوساطة فى إتفاقية تصدير الحبوب بين روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود.

أمن الطاقة الأوروبى :

التحول الى مركز إقليمى لنقل الطاقة نحو الإتحاد الأوروبى ، إعتمادًا على إكتشـافات البحر الأسود وما ستناله من نصيب فى شرق المتوسط ، إضافة الى الخطوط الآذرية والقادمة من آسيا الوسطى عمومًا وقد عزز ذلك إعلان روسيا عن ثقتها فى تركيا كوسيط قادرعلى تأمين نقل غازها مستقبلاً نحو أوروبا.

الهجرة غير الشرعية :

خط أمنى متقدم لحماية الاتحاد الأوروبى من الأمواج البشـرية الزاحفة من الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى.

مكافحة الإرهاب :

عضـو فاعل في الجهود والتحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب ذو الخلفية الاسـلامية ، إضـافة الى الأجندة الوطنية فى محاربة الإرهاب اليسـارى سـواء حزب العمال الشـيوعى الكردسـتاني

(PKK)او وحدات الحماية الكردية في سوريا(YPG) ، وكذلك منظمة غولن (FETÖ) المحسوبة على التيار الإسلامى.

تأمين موندیال قطر:

تدفق مجموعة من ضباط المخابرات التركية المتخصصين فى مكافحة التجسس على المقر الرئيسى للمخابرات القطرية فى الدوحة ، للعمل مع نظرائهم القطريين على تأمين كأس العالم , هذا بالطبع إضافة الى أعداد غفيرة من الشرطة والدرك وقوات مكافحة الشغب والجيش.

٦ -الأدوات الرمزية :

أ- الأدوات الثقافية:

عمدت تركيا لإستغلال الأدوات الثقافية والجذب السمعى والبصرى بتصدير المسلسلات التركية للمنطقة المحيطة وتحديدًا إلى العالم العربى الذى تلقى هذه المواد التليفزيونية بترحيب كبير وإستطاعت هذه المسلسلات تقديم نمط الحياة التركيّة الذى يجمع بين التقاليد وبعض العادات الإسلامية مع الإنفتاح الغربى ، عرض الطبيعة الخلابة والبنية التحتية ومظاهر الحداثة فى المدن والقرى التركية إضافة بالطبع إلى المسلسلات والأفلام التاريخية التى تبنى لدى المشاهد تصوّرات وسرديات مزدحمة بالملاحم والبطولات حول التاريخ التركى العثمانى وهو ما يصبّ فى النهاية بإتجاه تحسين صورة تركيا لدى المواطن العربى ويعزز من القيم والتصورات والإتجاهات الإيجابية تجاهها بإعتبارها دولة حديثة وديمقراطية تتمتع بمناظر جذابة ونمط حياة عصرى وقيم أخلاقية ، فيصبح بالتالى مؤيداً لها ومنحازاً لخيار التعاون والتشارك معها ويحقق بالنهاية غاية تشكيل رأى عام عربى أكثر تأييداً لها ولتوجهاتها ومواقفها.

ب- اتباع "البرجماتية" الدعائية فى الإهتمام بالقضايا والأزمات العربية :

تأتى على رأسها أزمة اللاجئين والمهاجرين ، التى تحاول الإستفادة منها لتظهر نفسها باعتبارها القوى الإقليمية الداعمة للقضايا العربية ، من جهة أخرى تستخدمها كورقة ضغط على الدول الأوروبية لمنحها مزيداً من التسهيلات للانضمام للاتحاد الأوروبى بإعتبارها حامية القارة من تدفق اللاجئين والمهاجرين.

٧ -الأدوات العلمية والتكنولوجية:

إهتمت تركيا بالبحث العلمى والتطور التكنولوجى و خصصت له نسبة كبيرة من ميزانية الدولة التركية وشاركت تركيا إسرائيل فى مجال التصنيع العسكرى والأقمار الصناعية حيث بلغ عدد الأقمار الصناعية التركية (١٠) أقمار صناعية وكان آخر هذه الأقمار القمرالصناعي IMECEالمصنع محليًا والذى بمقدوره تصوير الأرض بدقة فائقة بفضل الموارد البشرية والإمكانيات والتكنولوجيا التركية.

رابعاً : التوجهات التركية وتأثيرها على القضايا المحورية بالشرق الأوسط:

١-التوجه السياسى والعسكرى ويظهر الحالة السورية والعراقية:

أ-التصريحات والتحركات العسكرية التركية أوضحت بجلاء هذا التدخل فى حساباتها فى سوريا والعراق ، وتعقيداتها بين شراكتها مع أمريكا وبين مصالح أردوغان فى أزمة الأكراد، فبينما عززت تركيا من تحركاتها على جبهة حلب وشمال سوريا أصر رئيسها رجب طيب أردوغان على أن يكون لبلاده دور فى معركة تحرير الموصل ودخل فى جدل مع رئيس الوزراء العراقى الأسبق حيدر العبادى الذى أعلن رفضه لمشاركة تركية حينها ، هذا الموقف أحرج الحكومة الأميركية التى كانت تضع كثيراً من الآمال حينذاك على معركة تحرير الموصل من قبضة داعش وإعتبرتها خطوة مهمة فى الطريق للقضاء على ما يسمى وقتها بتنظيم "الدولة الإسلامية " فى سوريا بمدينة الرقة.

ب- إستندت تركيا فى تدخلها بالموصل إلى إتفاقية أنقرة الموقعة مع بريطانيا والمملكة العراقية آنذاك والتى حسمت سيادة الموصل للعراق بشرطين يتضمن أحداهما إعطاء تركيا حق التدخل العسكرى فى الموصل وشمال العراق إذا كان هناك خطر يهدد وحدة الأراضى العراقية وحياة الأقلية التركمانية والبالغ عددهم نحو مليون شخص.

ج – ظهر النفوذ التركى جلياً فى تدخل تركيا فى شمال سوريا تحت مسمى عملية "درع الفرات " فى ٢٤ أغسطس ٢٠١٦م حيث تمكنت من تطهير منطقة لا تقل عن ٩٦كم مربع وتحركت للدخول فى معركة الموصل فى العراق لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من خلال جنودها الموجودين فى قاعدة بعشيقة شمال الموصل بالإشتراك مع القوات العراقية وقوات التحالف

الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك فى معركة الرقة فى سوريا لطرد قوات داعش منها بالتعاون مع روسيا والتحالف الدولى دون إشتراك قوات حزب الإتحاد الديموقراطى.*

٢-التدخل العسكرى في ليبيا :

وجدت تركيا الفرصة سانحة لإيجاد موطئ قدم لها على ساحل شمال إفريقيا بدعم حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج دعماً كاملاً بالأفراد والعتاد والسلاح والتكنولوجيا الحديثة فى مواجهة الجيش الوطنى منذ قيامه بعملياته فى الرابع من أبريل ٢٠١٩ ، ساعد ذلك على إستمرار سيطرة حكومة السراج على العاصمة طرابلس ودعمها للميليشيات المتعاونة معها ، وأكد الرئيس التركى توفيره الأسلحة لحكومة الوفاق بموجب إتفاق تعاون عسكرى بين أنقرة وطرابلس، ورأى أن الدعم العسكرى التركى حقق للحكومة إستعادة توازن الوضع بمواجهة قوات المشير حفتر قائد الجيش الليبى بهدف إطالة أمد الحرب وتكريس الفوضى في البلاد لإستمرار السيطرة عليها.

٣ -قضية سد النهضة الأثيوبى :

توسعت تركيا فى علاقاتها مع دول القرن الإفريقى وخاصة إثيوبيا حيث وقعت معها إتفاقيات دفاعية ومائية عام ٢٠٢١م , أبدت تركيا إستعدادها لدعم كامل وغير مشروط لإثيوبيا فى كافة الملفات والقضايا خاصةً بعد قيام ثورة ٣٠ يونيو فى مصر والتى أزاحت الإخوان المسلمين من الحكم , وفشل الخطة التركية بالسيطرة على جزيرة سواكن السودانية أمام الشواطئ السعودية بعد إسقاط حكم البشير فى السودان ١، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة تتعاون فيها تركيا مع أثيوبيا فى تأمين سد النهضة نكاية فى مصر ولخدمة مصالحها فى القرن الإفريقى و البحر الأحمر ومدخل باب المندب وخليج عدن ، ساندت تركيا الحكومة الإثيوبية فى قتالها لسكان إقليم تجراى كما لم تنضم لحملات الإدانة الدولية ضد جرائم الحرب وقتل المدنيين من جانب الجيش الأثيوبى , إختارت أنقرة دعم الحكومة الإثيوبية مستفيدة من الفرصة المتمثلة فى لجوء آبى أحمد إليها لبناء تحالف سياسى استراتيجى بين الطرفين، تسعى تركيا إلى حماية إستثماراتها فى إثيوبيا ، كما أن دعم الحكومة الإثيوبية بالطائرات المسيرة يمنَح السلاح التركى سمعة ممتازة فى السوق العسكرية الأمنية الأفريقية وسيتيح هذا لأنقرة فرصة المساهمة فى عملية إعادة تأهيل الجيش الإثيوبى تسليحًا

وتدريبًا بعد الحرب وهوأحد أكبر الجيوش فى أفريقيا ما يعنى نفوذًا أكبر لأنقرة مستقبلاً وشراكات أمنيةً فى مجالات مختلفة.

هناك عامل مشترك يجمع بين تركيا وإثيوبيا حيث تشترك الدولتان فى كونهم دولتا منابع للأنهار الدولية المشتركة فكما قامت تركيا بالإستيلاء على حصص سوريا والعراق من المياه سعت أثيوبيا لإنتهاج نفس السياسة و أقدمت على إنشاء سد النهضة وأنتهجت نفس الفكر المتعنت فى توقيع إتفاق عادل وملزم مع دولتى المصب مصر والسودان ، المفاوض الإثيوبى كان يأخذ فى كثيرمن الأحيان بوجهة النظر التركية أثناء مفاوضات سد النهضة.

التوجه التركى ناحية دائرة الشرق الأوسط (غير العربية):

١ -العلاقات التركية الإسرائيلية:

تميزت العلاقات التركية – الإسرائيلية على مدى ستة عقود بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات وذلك تحت رعاية سلسلة من الحكومات التركية المتعاقبة ، فتركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٤٨م ، دخلت هذه العلاقة مراحل مختلفة شهدت آخرها بعض الفتور مع تولى حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢وتحديداً على خلفية الحرب الإسرائيلية على قطع غزة أواخر عام ٢٠٠٨م , حادث (one minute)بين الرئيسين التركى و الإسرائيلى فى مؤتمر دافوس الإقتصادى عام ٢٠٠٩م , كذا هجوم قوات الكوماندوز الإسرائيلى على سفينة المساعدات التركية(مرمرة الزرقاء) المتجهة إلى قطاع غزة لكسر الحصار الإسرائيلى عام ٢٠١٠م ونتيجة للضغط الأمريكى على بنيامين نتنياهو قدم إعتذاراً رسمياً لتركيا ولكن عام ٢٠١٣م , إتجهت تركيا وإسرائيل لتطبيع العلاقات فيما بينهما عام ٢٠١٦م حيث أيقنت الدولتان الأهمية الإستراتيجية لإقامة علاقات وثيقة بينهما لتحسين وضع تركيا الإستراتيجى والعسكرى فى مواجهة خصومها بالإضافة الى توافق المفهوم الأمنى بين البلدين لبقاء قوة الردع التركية والإسرائيلية شاخصة أمام الأخرين , ظلت العلاقات مستقرة بين الدولتين حتى مايو ٢٠١٨ حين طردت تركيا السفيرالإسرائيلى على خلفية مقتل عدد كبير من الفلسطينيين خلال المظاهرات على حدود قطاع غزة بعد إعلان الرئيس الأمريكى دونالد ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تبعها طرد القنصل التركى من إسرائيل , عام ٢٠٢٢م

قام الرئيس الإسـرائيلى إسـحق هيرتسـوغ بزيارة رسـمية للعاصـمة التركية أنقرة حيث كانت الزيارة الأولى لرئيس إســـرائيلى إلى تركيا منذ ١٥عام تبعها تبادل للزيارات لوزيرى الخارجية التركى والإسـرائيلى وإعلان الجانبين بشـكل متزامن على عودة العلاقات الدبلوماسـية الكاملة بين البلدين وعودة تعيين السفراء .( )

٢-العلاقات التركية الإيرانية :

إقترنت العلاقات بين الدولتين بالتنافس على السلطة والنفوذ فى منطقة الشرق الأوسط على مر التاريخ نظراً للإختلاف الأيديولوجى بين الدولتين وهذا ما ظهر جلياً عقب قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م , تحسنت العلاقات بين الدولتين بشكل ملحوظ بعد تولى

حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢م وكان الدافع لذلك المصالح الإقتصادية المشتركة و المخاوف الشائعة حول القضية الكردية , أعطت ثورات ماسمى بالربيع العربى عام ٢٠١١م زخماً جديداً للتنافس التاريخى بين تركيا وإيران حيث دبت الخلافات حول العديد من القضـــايا خاصـــة القضـــية الســـورية , عُقدت قمة إيرانية تركية روســية فى العاصــمة الإيرانية طهران فى ٢٠ يوليو ٢٠٢٢بحضـــور الرئيس الإيرانى إبراهيم رئيســـى ، الروســـى ڤلاديمير بوتن والتركى رجب طيب أردوغان وأكد البيان الختامى للقمة الثلاثية تصميم الدول الثلاث على مواصلة التعاون للقضاء على الأفراد والمجموعات الإرهابية فى ســوريا والتصــميم على الوقوف فى وجه الأجندات الإنفصــالية الهادفة لتقويض سيادة ووحدة أراضى سوريا ، إضافة الى تهديد الأمن القومى للدول المجاورة .

التوجه التركى نحو الدول العربية الكبرى(مصر – السعودية – الإمارات) :

العلاقات التركية المصرية :

إتخذت تركيا إزاء الإحتجاجات التى إندلعت فى بعض الدول العربية يناير ٢٠١١ والذى أطلق عليها ثورات الربيع العربى ، جزءاً لا يتجزأ من رؤية تركيا الإستراتيجية ، وسط تفاؤل وإقتناع النخبة التركية بأن فرص تصدير النموذج التركى قد سنحت بقوة وتصاعدت بشدة فى ظل الحراك الشعبى المنادى بالتغيير والإنتقال إلى ديمقراطيات مدنية ودستورية , مما جعل تركيا تدرك مبكراً أن ثمة تغيرًا حقيقيًا ستشـهده السـاحة المصـرية ، سـيلقى بظلاله على طبيعة المرحلة الإنتقالية التى يشـهدها النظام العربى ، مع تزايد وتيرة الإحتجاجات والثورات بين دوله المختلفة وفى ظل محاولات

العديد من الأطراف والقوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبى وحلف الناتو، للمشاركة فى صياغة طبيعة النظامين السياسى والإقتصادى لدول المنطقة ، سواء عن طريق تقديم الدعم أو طرح رؤيتها، أرادت تركيا ألا تكون بمعزل عن تلك المرحلة، فإتجهت السياسة الخارجية التركية ، ومنذ اللحظات الأولى لأحداث يناير، لإنتهاج سياسة الدعم والتقارب مع مصر .

كانت ثورة الشعب المصرى ٢٠١٣م ضربة قوية للمشروع التركى ليس فقط بإسقاط نظام الإخوان الذى لم يعد حليفاً إستراتيجياً لتركيا بل ذراعاً لها، وللتنظيم العالمى المستقر بها وأيضاً لمشروعها المستقبلى بأن تكون مركزاً إقليمياً للطاقة.

العلاقات التركية السعودية:

بدأت العلاقات بين تركيا والسعودية عام ١٩٣٢ بعد إنشاء المملكة العربية السعودية الجديدة , تدهورت العلاقات فى التسعينات عندما إنحازت المملكة إلى جانب سوريا فى العديد من النزاعات مع تركيا المجاورة , أدانت الرياض جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية ودعمت القيادة المصرية ضدها فى عام ٢٠١٣ من ناحية أخرى أدانت أنقرة إستجابة

القوات المسلحة لمطالب الشعب المصرى لعزل الرئيس المنتمى للإخوان مما جعل إسطنبول مقصد لعناصر الإخوان الهاربة والمتحالفين معهم , نجحت المملكة العربية السعودية فى حملة ضد محاولة تركية للحصول على عضوية غير دائمة فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بسبب معارضة السعودية للموقف التركى بشأن الإخوان المسلمون أكتوبر ٢٠١٤.

بتولى الملك سلمان بن عبد العزيز قيادة المملكة عام ٢٠١٥، نشأت علاقة متميزة بينه وبين الرئيس التركى رجب طيب أردوغان، وكان لها دور مهم في دفع البلدين إلى تبنى مقاربات متشابهة فى قضايا إقليمية رئيسية كاليمن والدور الإيرانى فى المنطقة.

بإطلاق السعودية عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن في مارس٢٠١٥، أبدت تركيا دعمها للعملية وإنتقدت بشدة الدور الإيرانى فى الإقليم (٢), بعد ذلك بأشهرإستقبل أردوغان الملك سلمان في أنقرة ومنحه وسام الجمهورية ووصفه بأنه ضمانة للإستقراروالأمن فى المنطقة قبل ذلك كانت أنقرة والرياض على خط واحد إزاء الصراع السورى، وقدمتا مختلف أنواع الدعم للمعارضة السورية على الرغم من أن تلك الفترة لم تخل من تباين فى مواقف البلدين إزاء

الربيع العربى وصعود تيار الإسلام السياسى , لكن هذا المنحى المستقر فى العلاقات بدأ بالتحول منتصف عام ٢٠١٧، عندما فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا على قطر وفرضت عليها شروطاً لإنهاء الأزمة ، من بينها إغلاق القاعدة العسكرية التركية فى قطر, كان التحول السعودى اللافت وقتها نحو تبنى خطاب مناهض لتركيا ودورها الإقليمى مدفوعاً بمجموعة من العوامل ، على رأسها صعود نجم ولى العهد الأمير محمد بن سلمان لذا بدا الأمر صعبًا خاصةً مع تمسك الرياض بمطالبها المتعلقة بقطر فضلاً عن الشراكة الوثيقة التى أقامها الأمير بن سلمان مع ولى عهد أبو ظبى الشيخ محمد بن زايد، والتى أسهمت فى دفع الرياض إلى الإنخراط فى تحالف إقليمى مع أبو ظبى والقاهرة لمواجهة تيار الإسلام السياسى ومحاولة إضعاف تأثير تركيا، الذى تنامى فى المنطقة بعد الربيع العربى.

العلاقات التركية الإماراتية:

تركيا والإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول نشاطاً فى مجال السياسة الخارجية فى الشرق الأوسط ولاسيما فى السنوات العشر الماضية , وعلى الرغم من أن العلاقات بينهما كانت إيجابية حتى عام ٢٠١٠ إلا أنها بدأت بالإنهيار بعد الحركات الشعبية فى المنطقة العربية فى عام ٢٠١١وقد تجلى هذا الوضع فى أوضح شكل فى مجال السياسة الخارجية, حيث مهدت أنقرة وأبو ظبى الطريق لظهور كتلتين إئتلافيتين متعارضتين إلى حد بعيد فى المنطقة من خلال تبنيهما سياسات خارجية متباينة فى العديد من القضايا بلغ هذا الوضع ذروته بمحاولة الحصار السياسى والإقتصادى على قطر أحد أقوى حلفاء تركيا بقيادة الإمارات وبمشاركة السعودية ومصر والبحرين .

يمكن تحديد ليبيا وشرق المتوسط مجالاً ثانيا للخلاف بين الدولتين ، حيث دعمت الإمارات المشيرخليفة حفتر قائد الجيش الوطنى الليبى بينما دعمت تركيا حكومة السراج ثم حكومة الدبيبة التى وصلت إلى السلطة مع تقلب العملية السياسية في ليبيا.

خامساً : تداعيات السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط:

١-تداعيات التقارب التركى القطرى السودانى على الشرق الأوسط:

أعلن عن الإتفاق الأمنى العسكرى المشترك بين الدول الثلاث عام ٢٠١٩م فى إطار رسالة مفادها من شقين الأول ظاهر وهو التنسيق العسكرى بين دول صديقة ، الثانى يعكس أن كل التحركات ضد هذه الدول لن يكون مقبولاً طالما يعارض مصالح الدول الثلاث ، وهو ما يظهر فى محاولة السودان إظهار الأمر وكأنه حلف عسكرى جديد فى رسالة ضمنية لمصر أو غيرها من الدول التى لا تتوافق مع سياسات الخرطوم .

تعاملت السودان مع تركيا وقطر من واقع التوافق السياسى الإستراتيجى بينهم المتمثل فى دعم المليشيات المسلحة فى ليبيا بالسلاح والمال فالدول الثلاث تستفيد من وجود المليشيات فى ليبيا حفاظاً على قدرتها فى إستخدام المليشيات لزعزعة أمن الدول غير الحليفة ، وهو ما يتعارض مع الرؤية المصرية العربية الداعية للإستقرار في ليبيا.

حاولت تركيا وقطر إيجاد نفوذ قوى لهما على البحر الأحمرعن طريق السودان خاصة بعد خروج قطر عن قوات التحالف العربى فى اليمن ومحاولة تركيا لإيجاد منفذ لها على البحرالأحمر.

رغم إعلان السفارة السودانية بالسعودية أن بلادها لا تهدد الأمن العربى بتوقيعها إتفاقًا مع تركيا لإعادة تأهيل ميناء جزيرة سواكن، رأى خبراء أن الجزيرة تمثل تهديدًا مباشرًا للدول العربية معتبرين أنها بوابة إختراق العرب ويمكن إجمال التأثيرات فيما **يلى:**

أ-الإتفاق بين تركيا والسودان أعتبر خطوة لدعم الحركة الإخوانية العابرة للحدود، لتكون "سواكن" حاضنة آمنة للعناصرالإرهابية التى يدعمها ويرعاها حزب العدالة والتنمية تحت قيادة الرئيس التركى.

ب-كشف الإتفاق بين الخرطوم وأنقرة عن نوايا أردوغان فى إستهداف أمن مصر والخليج وتهديد مباشرلحركة الملاحة البحرية فى البحر الأحمر من خلال توطين الدواعش الفارين من العراق وسوريا فى جزيرة سواكن لتستخدمهم كأداة بعد ذلك فى تهديد أمن مصرودول الخليج والتحكم فى الملاحة الدولية التى تمر فى البحر الأحمروالتى تشكل نحو ١٥٪ من حجم التجارة الدولية .

٢ -تداعيات التوافق التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط :

العلاقات التركية الإيرانية على مر التاريخ فى حالة صـراع دائم وطويل لفرض النفوذ على المنطقة , لعل أبرز تلك الصـراعات جاء بعد معركة "جالديران"* عام ١٥١٤ التى رسـمت الحدود الجغرافية بين الدولتين لتأتى بعدها سلسلة الحروب والصراعات السياسية والإجتماعية التى نشبت بين الإمبراطورية العثمانية والدولة الصـــفوية والتى إنتهت بإنتصـــار العثمانيين حيث ضـــمت الإمبراطورية العثمانية العراق لها حتى فقدتها بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى.

أقرب هذه المواجهات بين القوتين عندما تحركت إيران في تأمين النفوذ فى المناطق التى سيطرعليها الحشد الشعبى مثلما حدث فى ديالى وسامراء (العراق) ، وعزز قدرة الحشد الشعبى فى الإســـتمرار بتنفيذ خطته أملاً أن يحقق نفس الهدف فى تلعفر (العراق) , أثار ذلك مخاوف تركيا حول إحتمال تفجر صراع مذهبى خاصـةً بعد مشاركة الحشد الشعبى فى معركة الموصل ، الأمر الذى يؤدى لتقسيم المنطقة إلى محورين ، سنى يطلب الحماية من تركيا وشيعى يطلب الحماية من إيران.

إتفقت تركيا وإيران على تقاســـم المنطقة من خلال تحديد مناطق نفوذ لكل منهما، حيث تصاعدت الأطماع الإقليمية للدولتين خلال السنوات التى أعقبت الثورات العربية

عام ٢٠١١م ، أصبح لكل منهما وجود سياسى وعسكرى من خلال تدخلات عسكرية مباشرة وقوية وجماعات ســـياســـية وعرقية تدين لإحداهما أو للأخرى بالولاء وتتحرك داخل دولها وفق ما تمليه المصالح التركية أوالإيرانية وليس وفق المصلحة الوطنية ويتم ذلك تحت عناوين طائفية غالبًا ، إذ يُستغل التشيّع السياسى والتسنن السياسى من جانب إيران وتركيا لتحقيق مصالح قومية لكل منهما .

إسـتقرت العلاقة بين إيران وتركيا في الأونة الاخيرة بشـأن ثلاثة قضـايا ذات إهتمام مشـترك (التعاملات الإقتصـادية , رفض إنفصـال كردسـتان ، دعم القضـية الفلسـطينية) على الرغم من المنافسـة والخلافات المذهبية بين الطرفين فقد سـاهمت هذه القضـايا الثلاث فى إسـتقرار العلاقات الودية تخللها بعض الأوقات من التنافس بين البلدين.

٢-تداعيات التقارب التركى الإسرائيلى على منطقة الشرق الأوسط :

العلاقات التركية الإسرائيلية كانت عاملاً فعّالاًوأساسياً فى توترالعلاقات التركية العربية بسبب ما تشتمل عليه هذه العلاقات من تطورات متنامية غالباً ما تكون على شكل تحالفات عسكرية , أمنية ، سياسية وإقتصادية.

هناك العديد من المشروعات فى المنطقة لمساعدة إسرائيل على السيطرة على حقول الغاز الموجودة شرق المتوسط ونقلها بخطوط عبر البحر إلى تركيا ومن هناك إلى أوروبا ، لكن من أجل هذا أيضًا يجب أن تقبل قبرص بأن تلعب تركيا هذا الدور ولهذا تسرع حكومة (أردوغان) فى مساعيها لحل المعضلة القبرصية بأى شكل حتى لو كان على حساب جمهورية شمال قبرص التركية ، كذلك الإستفادة من ثروات المنطقة النفطية فى العراق وسوريا من خلال تصديرها إلى إسرائيل عبر تركيا ، لوحظ ذلك من خلال تصدير نفط إقليم "كردستان العراق"* والنفط المهرب من سوريا والعراق إلى إسرائيل عبر تركيا حيث تكون الإستفادة متبادلة من خلال تصدير النفط من المجموعات المسلحة إلى تركيا وبأسعار زهيدة ومن ثم تصديره إلى إسرائيل بعيداً عن الرقابه الدولية كذلك يمكن تصديره من إسرائيل إلى دول العالم الأخرى وبدون قيود.

٣-تداعيات السياسة التركية فى شرق المتوسط:

بإكتشاف ثروات الطاقة من الغاز الطبيعى فى الجهة الشرقية من البحر المتوسط رأت تركيا أنه قد آن الأوان لأخذ حصتها من هذه الثروة الهائلة وتعزيز مكانتها كممر أساسى للطاقة نحو أوروبا فى ظل معاناة دول الإتحاد الأوروبى من مصادر الطاقة ، غير أن المطامع التركية إصطدمت ببروز تحالف إقليمى (مصر ، إسرائيل ، اليونان ، قبرص) سعى لتحجيم الدور التركى ومطالبه خاصة فى ظل التدخل التركى فى كل من سوريا وليبيا ومساهمته فى زيادة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط.

تراهن تركيا على موقعها المستقبلى كمنتج وناقل للطاقة كورقة ضغط مهمة فى علاقتها مع أوروبا ومصر وإسرائيل وكردة فعل على تحالف منتدى غاز المتوسط رسمت الحكومة التركية حدودها البحرية مع ليبيا بشكل أحادى وألحت بإستخدام القوة لمواجهة أى عملية تنقيب أحادية الجانب تقوم بها قبرص وحلفائها فى مناطقها الإقتصادية الخالصة.

بدأت فى الآونة الأخيرة حدوث تقارب تركى مصـــرى فيما يعتبر أنه إنفراجة لجزء من الأزمة بين البلدين خاصة بعد إشادة وزير الخارجية التركى أكثر من مرة بأهمية العلاقات التركية المصرية و محوريتها فى منطقة الشرق الأوسط.

٤-السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط بعد كارثة الزلزال:

يتفق البـاحثون فى العلاقـات الـدوليـة على أن تعرض الـدول لكوارث طبيعيـة مثـل الزلازل والبراكين والأعاصـــير يمكن أن يؤدى إلى تغير فى ســياســاتها الخارجية وبالطبع فإن هذا التغير يتوقف على حجم الكارثة ونطاقها الجغرافى وآثارها الإقتصـــادية والإجتماعية وأيضـــاً على حجم عناصـر قوة الدولة من موارد طبيعية وبشـرية وإسـتقرار سـياسـى وإجتماعى ، ظهر فى هذا السـياق مفاهيم مثل "دبلوماسـية الكوارث" وإدارة حالات الطوارئ فى الظروف الإسـتثنائية و"دبلوماسـية إعادة الإعمار" ( )وتشـير هذه المفاهيم إلى السـياسـات التى تتبعها الدولة لحشـد أكبرقدر من المسـاعدات الخارجية لمواجهة الآثار المباشـرة للكارثة إبتداءً ثم لإعادة التعمير والبناء تالياً ، ينطبق هذا التحليل على كارثة الزلزال الذى أصـاب تركيا فى ٦ فبراير ٢٠٢٣ وما أعقبه من مئات الإرتدادات العكسـية وصـولاً إلى زلزالين آخرين فى العشـرين من نفس الشـهر فقد أعلنت تركيا حالة الطوارئ من الدرجة الرابعة والتى تعنى طلب المســـاعدة الخارجية وهو ما تحقق وشـــاركت فرق البحث والإنقاذ ورفع الأنقاض من أكثر من ١٠٠ دولة إضـافة إلى المسـاعدات الإغاثية وتخصـيص الأموال لدعم جهود إعادة البناء .

يُثار فى هذا الشـأن تأثير الكوارث الطبيعية المُدمرة فى سـلوك الدولة المُتضـررة وعما إذا كان من شـأن هذه الكوارث أن تؤدى إلى تغير فى سلوكها الخارجى وهل يكون من شـأن ذلك التغيرإعادة تحديد الســياســـة الخارجية للدولة أم مجرد إعادة ترتيب أولويات فى المرحلة الزمنية التالية لحدوث الكارثة لشـــؤونها الداخلية وذلك على حســـاب إهتماماتها الخارجية نظراً لأن هذه الكوارث تُقلل من قدرات الدولة المُتضـررة إقتصـادياً لفترة بسـبب توجيهها للجزء الأكبر من مواردها لإعادة التعميركما يترتب على ذلك إنخفاض الموارد المُخصـصـة لتحقيق أهداف السـياسـة الخارجية فماذا عن سـياسـة تركيا تجاه الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وما هى التغيرات المُحتملة فى توجهاتها.

إتبعت تركيا سياسة مصالحة وتعاون تجاه دول الخليج العربية ، قام أردوغان بزيارات إلى السعودية والإمارات وقطر والكويت ، لتحقيق هدفين أولهما فتح أسواق هذه الدول للسلع والبضائع التركية وتوسيع نطاق عمل الشركات التركية فيها والثانى هو زيادة الإستثمارات الخليجية فى تركيا , فى المُقابل قام زعماء وقادة دول الخليج بزيارات لتركيا وضخ إستثمارات كبيرة فى إقتصادها وسوف يستمر هذا الاتجاه بسبب حاجة تركيا إلى الدعم المالى الخليجى .

إستمرت السياسة التركية تجاه مصر التى إتسمت بالرغبة فى إنهاء الخلافات السياسية المُعلقة مع العمل فى نفس الوقت على زيادة المصالح الإقتصادية المشتركة.

ظهرت بوادرالتقارب التركى مع سوريا بعد كارثة الزلزال لرغبة تركيا فى الإسراع بإعادة أكبر عدد من اللاجئين السوريين فى تركيا والتراجع عن فكرة توطين مليون لاجئ سورى والتى تبناها حزب العدالة والتنمية ، ظهر هذا التقارب فى موافقة أنقرة على فتح معبرين إضافيين هما باب السلامة والراعى إضافة إلى معبر باب الهوى لتيسير دخول المعونات الإغاثية إلى سوريا وتعهدت تركيا بفتح مجالها الجوى للطائرات التى تنقل المساعدات إلى سوريا لأول مرة منذ عام ٢٠١٢.

قائمة المراجع

م	المرجع / المصدر	الناشر	جهة النشر/ تاريخ النشر
أولاً : الكتب و المراجع :			

١	التمدد التركى فى الشرق الأوسط آلياته ومحاوره	عصام الزيات	المتحدة للطباعة والنشر/ ٢٠١٩م
٢	البرجماتية التركية والثورات العربية – تحليل لسياسة أنقرة تجاه العرب	منال فهمى البطران	الهيئة المصرية العامة للكتاب / ٢٠١٨م
٣	العمق الإستراتيجى وموقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية	أحمد داود أوغلو	٢٠١١م
٤	توجه تركيا نحو الشرق الأوسط الأدوار والنتائج	عماد خضر	مطابع الحسين الجنوبية / ٢٠١٧م
٥	العلاقات التركية الإسرائيلية فى ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة	عبدالكريم كاظم	دار مجدلاوى للنشروالتوزيع / ٢٠١٤م
٦	مبادئ العلاقات الدولية	سعد حقى توفيق	مكتبة السنهورى / ٢٠١٨م
٧	تحليل السياسة الخارجية	د محمد السيد سليم	مكتبة النهضة / ١٩٩٨م
٨	Political Economy of Development in Turkey	Emre Özçelik	company Springer / 2022
٩	Turkeys Search For a Third Party Role in a Arab Israeli Conflicts A Neutral Facilitator or a Principal Power Mediator, Mediterranean Politics	Meliha Altunisik and Ezra Chuddar	2010
١٠	The nation or ummah Islamic and Turkish forein policy	BIROL BASKAN	university of New York / 2021
ثانياً : الإصدارات الدورية :			
١	العرب بين المشروعين التركى والإيرانى	فتحى محمود	مجلة السياسة الدولية / ٢٠١٨م
٢	محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط	مصطفى اللباد	المجلة الجزائرية للأمن والتنمية / ٢٠١٦م
٣	واقع الدور التركى الراهن ضمن أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السورى	حسين لعريض	مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة / ٢٠١٨م
٤	تركيا وحلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية	محمد سعد أبو عامود	مجلة السياسة الدولية / ٢٠١٥م
٥	تركيا بين الإرث العثمانى والعباءة الأيديولوجية	أبو بكر الدسوقى	مجلة السياسة الدولية / ٢٠٢٠م
٦	السياسة التركية فى المنطقة العربية والعالم	جمال مظلوم	مجلة السياسة الدولية / ٢٠٢٠م
٧	تركيا بين الإرث العثمانى والعباءة الأيديولوجية	أبو بكر الدسوقى	السياسة الدولية ، الأهرام / ٢٠٢٠م

٨	التوجه التركى نحو الهيمنة الإقليمية	داليا رشدى	مجلة كلية السياسة والاقتصاد / ٢٠٢٢م
٩	ثلاثية تركيا وقطر والسودان أبعاد وخبايا التقارب	عمرو أحمد	مجلة السياسة الدولية / ٢٠١٨م
١٠	توجهات السياسة التركية فى شرق المتوسط	حميد رامى	المجلة الجزائرية للدراسات السياسية / ٢٠٢١م
١١	محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر	سعيد الحجاج	مجلة السياسة الدولية / ٢٠١٦م
١٢	متغيرات إقليمية	حسين على بحيرى	٢٠١٧م / مجلة السياسة الدولية ١
ثالثاً : الدراسات و الرسائل العلمية :			
١	تركيا التاريخ السياسى الحديث والمعاصر	يوسف حسين عمر	المركز العربى للابحاث / ٢٠٢١م
٢	السياسة الخارجية التركية تجاه التنظيمات الإسلامية دراسة حالة داعش والإخوان المسلمين فى مصر	أستفانيا ماهر نعيم رزق	المركز الديمقراطى العربى / ٢٠١٦م
٣	قراءة فى المشروع التركى – آفاق الممكنات وتحديات التأثير	إلهامى الحدابى	مركز الفكر الإستراتيجى للدراسات / ٢٠٢٣م
٤	العلاقات التركية الإماراتية فرصة للمصالحة والتعاون	إسماعيل نعمان تلجى	جامعة سكاريا / ٢٠٢٢م
٥	العرب والعثمانية الجديدة	سعيد عبيد السعيدى	مركز حمورابى للبحوث والدراسات الإستراتيجية / ٢٠١٣م
٦	أبعاد الدور التركى فى الشرق الأوسط ، حجم التأثير فى ظل الأوضاع الراهنة	حكيم غريب	مركز الجزيرة للدراسات / ٢٠١٩م
٧	تركيا والتدخل العسكرى فى العراق	محمد كريم جبار	المركز الديمقراطى العربى / ٢٠٢٠م
٨	العثمانية الجديدة فى التوجه والممارسة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية فى تركيا	بسمة محمد عبد اللطيف	رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة / ٢٠١٤م
٩	دبلوماسية الزلزال التركى وتعزيز التهدئة الإقليمية	د على الدين هلال	المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة / ٢٠٢٣م
١٠	التدخلات التركية والإيرانية فى المنطقة العربية	مصطفى صلاح	المركز العربى للبحوث والدراسات / ٢٠١٨م
١١	القواعد التركية فى قطر	عبد الله عمران	مركز الخليج للدراسات / ٢٠١٩م
١٢	دراسة العلاقات التركية الأثيوبية تتوسع ضد العرب	د أيمن سمير	المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط / ٢٠٢١م
١٣	الفرص والتحديات للنفوذ التركى فى الدول العربية	هانى سليمان	المركز العربى للدراسات / ٢٠١٧م